تصويب قول العامة:

فلان أخِصَّائي بكذا وكَذا

د. فوزي حسن الشايب

جامعة اليرموك

يشيع كثيراً على ألسنة العامة استعمال كلمة "أَخِصّائيّ" بمعنى مختص أو اختصاصي، وذلك كقولهم: راجعت الطبيب الأخِصّائي، وحضر الموظف الأخِصّائي... وينكر كبار اللغويين وجهابذة الألفاظ على العامة استعمالهم هذه الكلمة، ومن هنا كان إنكار الأستاذ الدكتور أحمد مختار عمر على مقدمي برنامج "اسأل الإذاعة" في دولة الكويت استعمالهم هذه الكلمة. قال بهذا الخصوص[1]: "ويستعمل الناس الآن كلمة أخصائي- بكسر الخاء وتشديد الصاد – ويصر مقدمو برنامج "اسأل الإذاعة" بالكويت على نطقها هكذا، ولا معنى للكلمة على هذا الضبط ولا على ضبطها إخْصائي- بكسر الهمزة وسكون الخاء- والكلمة الصحيحة في هذا المقام أن يقال: اختصاصي الجراحة، أو مختصّ الجراحة....."

ولم يكن الدكتور أحمد مختار عمر أول من أنكر استعمال أخِصّائي. فإنكار هذه الكلمة مجمع عليه – في مبلغ علمنا- من قبل اللغويين كافة، أما (الاخْصائي) التي أنكرها الدكتور أحمد مختار عمر هي الأخرى، فقد أثبتت كتب

(١) العربية الصحيحة ص١٦٢.

اللغة أصلاً لها. وعلى كلٍ، فقد كانت هذه الكلمة أي- الإِخْصائي- موضوع مناظرة لغوية حامية الوطيس، استعر أورها بين اثنين من عمالقة اللغة في الربع الأول من هذا القرن، هما الأستاذ الشيخ عبدالقادر المغربي، والأستاذ الشيخ عبدالله البستاني[٢]. فقد أنكر الأستاذ الشيخ عبدالله البستاني على الأستاذ الشيخ عبدالقادر المغربي استعماله بعض الألفاظ، كان من بينها ما ظن الشيخ البستاني أنه "الأخِصّائيين" فقال مخاطباً الشيخ المغربي[٣]: "تقول حفظك الله إن كلامي لا يفهمه إلّا صاحبه وطائفة الأَخِصّائيين. أقول: تدبرت هذا القول ملياً، فلم أفهمه، وأظن أن قائله لا يفهمه هو بعينه ولا أحد من المتخصصين، وذلك أن الأَخِصّائيين جمع لأَخِصّائي والأَخِصّائي منسوب إلى أَخِصّاء وهو جمع لا ينسب إليه، وواحده خصيص، وخصيص لفظ مهمل لا معنى له، وما لا معنى له لا يفهم.

وأما قول الرقعمق:

أصحابنا قصدوا الصبوح بسحرة

وأتى رسلوهم اليّ خصيصا

فخصيص منه غلط مطبعي صوابه خصوص. راجع معاهد التنصيص في باب المشاكلة".

وقد رد الشيخ المغربي عليه بأن ما جاء في كلامه هو الإِخْصائيين وليس الأَخِصّائيين؟ والإِخْصائيين نسبة إلى الإِخْصاء، مصدر أخصى الرجل: إذا تعلم علماً

---

(٢) جرت أحداث هذه المناظرات اللغوية على صفحات الوطن البيروتية التي كان يملكها الأستاذ وديع عقل، وذلك في الربع الأول من هذا القرن وقد امتدت لأحد عشر شهراً؛ من ٣٠ تشرين الثاني سنة ١٩٢١م إلى ٣٠ تشرين الأول سنة ١٩٢٢م. وقد جمع هذه المناظرات الأستاذ حسام الدين القدسي صاحب مكتبة القدسي، وطبعها في كتيب للإفادة منها والانتفاع بما جاء فيها. انظر مناظرات لغوية وأدبية ص٢.

(٣) مناظرة لغوية وأدبية ص٣٠.

واحداً، كما في القاموس وشرحه(٤). فلو أن الأستاذ الدكتور أحمد مختار عمر اطلع على هذه المناظرات، وما جاء فيها، أو لو أنه استشار المراجع اللغوية، لما أطلق حكمه السابق، وذلك بالنسبة لِ"إِخْصائي" على أقل تقدير، ولكنها العجلة والتسرع، وعدم التروي والتثبت، وحكم الأستاذ الدكتور أحمد مختار عمر فضلاً على كونه غير مسلم له به، لأنه خطأ بيّن كما سيتضح لنا من خلال الصفحات التالية، فإنه يؤخذ عليه إلى جانب ذلك خروجه في حكمه هذا على مذهبه وعدم تقيده والتزامه بما أفتى به هو نفسه في كتابه الموسوم بـ"العربية الصحيحة" حيث قال: وما أحسن ما قال: إن الحكم على كلمة بالخطأ أصعب بكثير من الحكم على أخرى بالصواب، لأن الحكم بالخطأ يعنى الزعم بعدم ورود اللفظ أو العبارة في الأساليب الفصيحة، وهذا يستلزم الاستقراء التام وهو ما يصعب أو يستحيل القيام به في كثير من الأحيان(٥). فهل قام الأستاذ الدكتور أحمد مختار عمر حين حكم بوأد هاتين الكلمتين؛ أَخِصّائي وإِخْصائي باستقراء تام، فثبت لديه عدم ورودهما في الأساليب الفصيحة؟ والجواب بطبيعة الحال النفي قطعاً. فهو إذاً حكم جائر، لم يبن على أساس علمي سليم.

وإذا كان الدكتور أحمد مختار عمر قد أنكر – ومن قبله الشيخان الجليلان البستاني والمغربي – على العامة استعمالهم كلمة "أَخِصّائي" فإننا نرد عليهم إنكارهم، ونقول: إن استعمال العامة هذه الكلمة استعمال صحيح مقبول، وله ما يسوغه لغوياً، ومن حفظ حُجَّة على من لم يحفظ، وتحضرنا في هذا المقام– والشيء بالشيء يذكر– حكاية مشابهة لما نحن فيه، حكاها فيلسوف الأدباء وأديب الفلاسفة أبو حيان التوحيدي– جاء فيها "وقال الصاحب يوماً: فَعْل وأَفْعال قليل. وزعم النحويون أنه ما جاء إلا زَنْد وأزناد، وفرخ وأفراخ، وفرد وأفراد.... فقلت له: أنا أحفظ ثلاثين حرفاً كلها فَعْل وأفْعال، فقال: هاتِ يا مُدّعي، فسردت الحروف، ودللت على مواضعها من

(٤) المصدر السابق ص٣٩.

(٥) العربية الصحيحة ص١٢٩.

الكتب ثم قلت: ليس للغوي أن يلزم مثل هذا الحكم إلا بعد التبحر والسماع الواسع وليس للتقليد وجه، إذا كانت الرواية شائعة، والقياس مطرداً"[٦].

وقبل أن نمضي بعيداً في إقامة الدليل على صحة استعمال "أَخِصّائي" نقول بأننا كنا نتمنى أن يعمد الأستاذ الدكتور أحمد مختار عمر إلى الخطأ اللغوي الذي ينطوي عليه اسم البرنامج ألا وهو "اسأل الإذاعة" الذي هو من الوضوح والقبح في نفس الوقت بمنزلة البقعة السوداء الكبيرة في الثوب الناصع البياض، فيقومه أولاً، ثم ينطلق بعد ذلك إلى تقويم الأخطاء التي وردت في هذا البرنامج. إن العربية الفصيحة لا تعرف هذا الاستعمال.

"اسأل" ابتداء ألبتة. وقد كان لنا تعليق مقتضب في صحيفة الدستور الأردنية[٧]، على برنامج كان يحمل اسماً مماثلاً في الإذاعة المرئية الأردنية، ألا وهو برنامج "اسألوا أهل الذكر"، والذي يذاع عادة بين يدي مدفع الإفطار طيلة شهر رمضان المبارك، وبينّا أنه استعمال خاطئ، وأن الالتزام بكلام العرب، والتقيد بالأعراف اللغوية، يقتضي أن يكون اسم البرنامج: "سلوا أهل الذكر" أو "فاسألوا أهل الذكر" وكذلك ينبغي أن يكون اسم البرنامج الكويتي: "سل الإذاعة" أو "فاسأل الإذاعة" وعليه، فإن سكوت الأستاذ الدكتور أحمد مختار عمر عن هذا الخطأ اللغوي البارز، وتخطئته لِ أَخِصّائي وإِخْصائي هو في الحقيقة تصويب لخطأ، وتخطئة لصواب.

إن الهمزة؛ عين الفعل "سأل" يجب أن تسقط من الأمر إذا ابتدئ به الكلام، وهذا قانون عام، لا يتخلَّف ولا ينكسر، وبيان ذلك على النحو التالي:

الأمر كما هو مقرر ومعروف مقتطع من المضارع[٨]. ويتم الحصول عليه عن طريق إسقاط حرف المضارعة، وإسقاط حركة آخر الفعل، وبذلك فإن الأمر من

---

(٦) معجم الأدباء ٢٦/١٥.

(٧) عدد الجمعة ١٩٨٨/٥/٦م.

(٨) انظر شرح المفصل ٩/٧. وانظر شرح الشافية ٨٨/٣.

"يَسْأل" هو في الأصل "سْأَل s'al" غير أنه بإسقاط حرف المضارعة من "يَسْأل" يتشكل محظور لغوي، ألا وهو التقاء صامتين في مقطع واحد في أول الكلمة؛ هما السين والهمزة، وهذا لا يجوز، ولا يكون بحال، عربياً ولا سامياً. قال بروكلمان: "[٩] لا يمكن بحسب قوانين المقاطع في اللغات السامية أن يلتقي صوتان صامتان في أول الكلمة، ولذلك فإنه إذا وجد مثل هذين الصوتين في صيغة ما نشأت حركة جديدة[١٠] قبل الصوت الأول ونادراً بعده، وكونت معه مقطعاً مستقلاً". يعني أنه لا بد من الفصل بين الصامتين، ويتم ذلك عن طريق تخليق مقطع جديد بإضافة كسرة قبل الصامت الأول. غير أن إضافة الكسرة وحدها لا تحل المشكلة، لأنه سترتب عليه ابتداء المقطع بحركة، ولكن المقاطع العربية والسامية عامة لا تبتدئ مقاطعها إلا بصامت، قال بروكلمان[١١]: "كل مقطع يبدأ في اللغات السامية أصلاً بصوت صامت واحد أو همزة" وللتغلب على هذه المشكلة تعمد العربية بشكل آلي إلى تحقيق الحركة، وبتحقيقها تتخلق الهمزة، هي هذه المعروفة بهمزة الوصل. قال بروكلمان:[١٢] "كل حركة في أول الكلمة في اللغات السامية تنطلق في الأصل محققة، بمعنى أنها تسبق بهمزة". وبذلك يصبح فعل الأمر "اسأل: is'al".

---

(٩) فقه اللغات السامية ص٧٣.

(١٠) "جديد" يستوي فيه المذكر والمؤنث؛ لأنه فعيل بمعني مَفْعول، ولهذا قالت العرب: ملاءة جديد. انظر اللسان ٨٢/٤. وفي الحديث الشريف "وتنشق السماء انشقاق القبطية الجديد" انظر الأغاني ٢١٢/١٥. وقال جميل بن معمر:

أناة على نيرين أضحى لداتها بَلينَ بلاء الريط وهي جديد

غير أنَّ بعْضَهُم قد ألحق بها تاء التأنيث وقد حكى سيبويه عنهم قولهم: ملحفة جديدة، ولكنه وصفها بأنها قليلة، لا تكاد تعرف، انظر الكتاب ٦٠/١ وقد استعملها النحاة واللغويون بالتاء: ففي معجم الأدباء ٣١٥/١٧ "ومنها تأليف الكتب القديمة والجديدة" ومن كلام أبي حيان في تذكرة النحاة: "من كتاب الممتع من النسخة الجديدة" ص٥٤٠. وفي مقدمة ابن خلدون ص٦٦٨ "عند أهل الدولة الجديدة". وفي بغية الوعاة ٢٠٨/٢ "فقرر شيخا بالاشرفية الجديدة".

(١١) فقه اللغات السامية ص٤٣.

(١٢) المصدر السابق ص٤١.

ولكن صيغة الأمر لم تقف عند هذا الحد من التطور، فقد تابع التطور في هذا الفعل مسيرته عن طريق المخالفة بين الهمزتين: همزة الوصل، والهمزة التي هي عين الفعل، نظراً لكون الصامت الذي يفصل بينهما مشكلاً بالسكون، فكأن الهمزتين قد تتابعتا في النطق، إذ الصامت المشكل بالسكون – على حد تعبير القدماء– حاجز غير حصين، فيخالف بينهما بحذف الثانية، عين الفعل، و"كثيراً ما يحدث أن يكون نتيجة التخالف اختفاء الصوت، لا أكثر ولا أقل"(١٣). وبسقوط الهمزة، عين الفعل، تتصل حركتها بالسين مباشرة، ومن ثم يصبح الفعل "اِسَل: isal' " وقد احتفظ بهذه المرحلة من تطور الأمر من "سأل" في كلام بعض العرب. فقد "حكى أبو علي الفارسي أن أبا عثمان سمع من يقول: "اِسَل"(١٤).

ثم كانت المرحلة الأخيرة من مراحل تطور الأمر من هذا الفعل عن طريق إسقاط همزة الوصل، وذلك بسبب زوال العلة التي من أجلها جيء بهمزة الوصل، فبارتفاع العلة ارتفع المعلول أيضاً، أي لم يعد لوجوده حاجة، ولا لبقائه مسوغ. وبسقوط همزة الوصل يصبح الفعل "سَلْ" للمفرد المذكر. قال تعالى: "سل بني إسرائيل كم آتيناهم من آية"(١٥)، وقال جل ذكره: "سلهم أيهم بذلك زعيم"(١٦)، ومن كلام العرب شعراً، قال أبو سعيد المخزومي:(١٧)

سلِ الجرادة عني يوم تحملني

هل فاتني بطل أو خمت عن بطل

---

(١٣) اللغة ص٩٤.

(١٤) اللسان ٣٣٨/١٣.

(١٥) سورة البقرة آية ٢١١.

(١٦) سورة القلم آية ٤٠.

(١٧) الأمالي/ القالي ٢٥٩/١.

والمخاطبة "سلي"، قال السموأل بن عادياء:[١٨]

سلي إن جهلت الناس عنا وعنهم

وليس سواءً عالم وجهول

وقال ابن الدمين:[١٩]

سلي البانة الغناء بالاجرع الذي

به البان هي حيَّيْت اطلال دارك

وجمع الإناث "سلن"، وجمع الذكور "سلوا". قال حسان بن ثابت:[٢٠]

سلوا أختكم عن شاتها وانائها

فإنّكُمُ إنْ تسألوا الشاة تشهد

ومن النثر، قال علي بن أبي طالب كرم الله وجهه: "أيها الناس سلوني قبل أن تفقدوني"[٢١]. ومن كلام الشافعي رحمه الله:[٢٢] "سلوني عما شئتم....." وعلى هذا كلام العرب، فالهمزتان؛ همزة الوصل، وعين الفعل تسقطان من الأمر من سأل "ابتداء لثقل الهمزتين، وهمزة الوصل إذا كانت ابتداء هي همزة قطع؛ لأن المقطع في العربية كما بينا، لا يبدأ إلا بصامت" وقديماً قال الأخفش:[٢٣] "ألف الوصل مهموزة إذا استؤنفت فالأمر من "يَضْرب" مثلاً هو "إضْرِب" idrib' " فالصوت الأول ينطق تماماً كما تنطق همزة القطع، لأنها مستأنفة، وإذ قد عرفنا هذا ووقفنا عليه تبين لنا أن

---

(١٨) ديوان الحماسة ٣١/١.

(١٩) الأمالي/ القالي ٣٣/٢.

(٢٠) الديوان ص٢٤٣.

(٢١) نهج البلاغة ١٣٠/٢.

(٢٢) معجم الأدباء ٣١٦/١٧.

(٢٣) معاني القرآن ٢٧٧/٢.

ما ذهب إليه الأستاذ الدكتور إبراهيم السامرائي من أن "الناطق المجيد لهذه البنية، لا يحس بهذه الهمزة. فلسانه ينطلق بالضاد في كلمة "اِضرب" (الأمر) قبل أن ينطلق بشيء اسمه الوصل. وإجادة النطق تستدعي محو هذه الألف إطلاقاً"[٢٤]، غير صحيح على الإطلاق، فلا يتأتى بحال إسقاط همزة الوصل إذا كانت مستأنفة، لأن هذا سيؤدي إلى التقاء صامتين في مقطع واحد في بداية الكلمة، أي الضاد والراء، وهو غير جائز عربياً ولا سامياً البتة. وإذا قلنا "عربياً" فإنما نقصد العربية الفصيحة أو العربية السليمة، أما اللهجات الدارجة، فمنها ما يجيز التقاء صامتين، وخاصة لهجات المغرب العربي، وأكثر من ذلك، فإن اللهجات الدارجة في مختلف أنحاء الوطن العربي تبقى على الهمزتين في الأمر من "سأل" حيث يقال عادة: "اسألني" واِسألوا واِسألي..... وعليه، فإن أسماء البرامج الإذاعية التي ذكرناها فيما مضى وهي: "اسأل الإذاعة" و"اسألو أهل الذكر"، إنما كان معدّوها متأثرين باللهجات الدارجة، فلم يراعوا في وضعها الأعراف اللغوية المعهودة في العربية الفصيحة. فالعربية الفصيحة براء من مثل هذه الاستعمالات الهجينة براءة الذئب من دم يوسف. قال اللغوي الكبير ابن سيده:[٢٥] "والعرب قاطبة تحذف الهمزة منه في الأمر، فإذا وصلوا بالفاء أو الواو همزوا كقولك: فاسأل واسأل" وفي الحقيقة أن كلام ابن سيده ليس دقيقاً على إطلاقه، أما صدر كلامه فصحيح، وصادق تماماً، وأما عجزه، أي قوله: "فإذا وصلوا....." فغير صحيح، فكلام العرب يثبت لنا أنهم إذا وصلوا همزوا أحياناً، وتركوا الهمزة أحياناً أخرى، وبعبارة أخرى، أنهم إذا وصلوا جاز الهمز وتركه. وترك الهمز إنما كان بفعل القياس، أي قياس حالة الوصل على حالة الابتداء، فإسقاط الهمز وصلاً تطور حصل بفعل القياس، أي ليس عن علة صوتية مستحكمة كما هو الحال ابتداءً، بيد أن ساعد القياس على ما يبدو – لم يكن من القوة بمكان بحيث يحسم الأمر لصالح إسقاط الهمز كلية، ولهذا نجد هذه الازدواجية في كلامهم، فهم يراوحون بين الهمز

---

(٢٤) التطور اللغوي التاريخي ص٦٦.

(٢٥) اللسان ٣٣٨/١٣ مادة "سأل".

وتركه. وتحت يدي من الشواهد الشعرية والنثرية المحتج بها هي من الكثرة بحيث لو ذكرت كلها لملأت صفحات كثيرة، ولأسأمت القارئ وجعلته يشعر بالملل، ولذا فإني سأذكر بعضاً منها فمن الشواهد الشعرية، قول دريد بن الصمة:[٢٦]

فسلهيم عني خناسُ إذا

عض الجميعَ الخطبُ ما خطبي

وقال كعب بن مالك رضي الله عنه:[٢٧]

فإن كنت عن شأننا جاهلا

فسل عنه ذا العلم ممن يلينا

وقال الحطيئة:[٢٨]

أنا ابن بجدتهم علماً وتجربة

فسل بسعد تجدني أعلم الناس

وقال الآخر:[٢٩]

تِ لي آل زيد فاندهم لي جماعة

وسل آل زيدٍ أيُّ شيء يضيرها

وأما الشواهد النثرية، فعن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال[٣٠] "إذا سألتم الله فسلوه بباطن الكفين وإذا....." وقوله صلى الله عليه وسلم لعمار بن ياسر[٣١]:

---

(٢٦) الأغاني ٢٢/١٠.

(٢٧) السيرة النبوية ١٥٩/٢.

(٢٨) الأغاني ١٩٣/٢.

(٢٩) سر صناعة الإعراب ٨٢٣/٢.

(٣٠) انظر البيان والتبيين ٥٢٤/٣.

"فسلهم عما قالوا". وفي الأثر عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت[٣٢]: "فسلوا ربكم حتى الشسع" ومن كلام عمر بن الخطاب رضي الله عنه:[٣٣] "كونوا أوعية الكتاب وينابيع العلم، وسلوا الله رزق يوم بيوم"، ومن كلام علي كرّم الله وجهه:[٣٤] "وسل الجارية فإنها ستصدقك. "وفي السيرة النبوية:[٣٥] "فسلوا محمداً". وقول بعض كفار قريش للرسول صلى الله عليه وسلم:[٣٦]

"وسله فليجعل لك جناناً"، و"فسل لنا ربك"[٣٧]. ومن كلام معدي كرب:[٣٨]

"فسليه ما يشبعه".

هذا غيض من فيض، وقليل من كثير، ولو شئنا لأتينا بالمزيد، إلا أنه يكفي من القلادة ما أحاط بالجيد. ففي هذا القدر مقنع وكفاية، وفيه الدليل القاطع على أن العرب إذا وصلت تسقط الهمزة كثيراً.

ونأتي الآن على أخِصّائي واِخْصائي.

لقد ذهب الأستاذ الدكتور أحمد مختار عمر كما أسلفنا إلى أنه لا معنى لهاتين الكلمتين في كلام العرب. وفي الحقيقة أن المعاجم العربية كلها تتكر وجود

---

(٣١) السيرة النبوية ٥٢٥/٢.
(٣٢) البيان والتبيين ٥٢٤/٣.
(٣٣) المصدر السابق ٣٦٣/٢.
(٣٤) السيرة النبوية ٣٠١/٢.
(٣٥) المصدر السابق ٣٥٩/١.
(٣٦) المصدر السابق ٢٩٧/١.
(٣٧) المصدر السابق ٢٩٦/١.
(٣٨) الأغاني ٢٠٨/١٥.

"خَصيص"، وبالتالي تنكر وجود الأَخِصّاء والأَخِصّائي. أما الإِخْصائي فقد أثبتت لها المعاجم أصلاً، فقد جاء في القاموس المحيط:[٣٩]

"وَأَخَصّ تَعَلَّمَ عِلْماً واحداً". وجاء في تاج العروس:[٤٠] "وأخصى الرجل: تعلم علماً واحداً". والمصدر من "أخصى" هو "إِخْصاء" كما نقول: أحصى إحصاءً. والنسبة إلى المصدر "إِخْصاء" هو "اخصائي" كما نقول في النسب إلى إِحْصاء: إِحْصائي. والنسب إلى المصدر لا نزاع فيه. فقولنا: فلان إِخْصائيّ بكذا وكذا، هو بمعنى قولنا: متخصصّ.[٤١]

وعليه فإن قول الدكتور أحمد مختار عمر بأن إِخْصائيّ لا معنى لها في كلام العرب، وإنكاره لها بالتالي مردود. وفي أوائل هذا القرن كان الشيخ عبدالله البستاني قد أنكر هو الآخر كلاً من الأَخِصّائي والإِخْصائيّ، وعندما أحاله الشيخ المغربي على ما جاء في القاموس المحيط، وتاج العروس بالنسبة لِـ"إِخْصائيّ"، وكذلك ما جاء عنها في المعاجم التي نقلت عن القاموس كأقرب الموارد[٤٢]، ومحيط المحيط[٤٣]، لم يزده ذلك إلا عناداً وتصلباً في رأيه، وحكم على ما جاء في القاموس وغيره بأنه غلط فظيع وخطأ شنيع، وذهب إلى حد الزعم بأن ناسخ القاموس قد مسخ الجملة التي ذكر فيها فعل الاخصاء وحرّفها، وأن الأصل فيها – على حد قوله– كان: أخصى الرجل: مُعِل[٤٤] معلا واحدا.[٤٥] وأن المقصود من قوله "واحدا" أي خصاء لا نظير له، أي أنه بولغ في خصائه. وقد رد المغربي هذه المزاعم ووصفها بأنها لا تستند إلى برهان

---

(٣٩) القاموس المحيط ٣٢٤/٤.

(٤٠) تاج العروس ١١٥/١٠.

(٤١) مناظرة لغوية وأدبية ص٣٩.

(٤٢) أقرب الموارد ٢٨٠/١.

(٤٣) ص٢٣٦ عمود ٣.

(٤٤) مَعَل الرجل الحمار وغيره يمعله معلا: استلّ خَصْيَيْه.

(٤٥) مناظرة لغوية وأدبية ص٤٣، ٤٤.

ولا إلى رأي حصيف.[٤٦] إذ لو كان الأمر كما وصف الشيخ البستاني لكان ينبغي أن يوجد هذا الأصل المزعوم ولو في نسخة واحدة من نسخ القاموس المحيط، أو لكان ينبغي على الأقل تداركه من قبل أولئك الذين أولعوا بالقاموس وأغلاطه كأحمد فارس الشدياق الذي ألف كتابه "الجاسوس على القاموس" في تتبعها والكشف عنه. أو كالشيخ نصر الهوريني مصحِّح المطبعة الأميرية بالقاهرة، أو الشيخ محمد محمود الشنقيطي المعروف بتشدده وتنطعه في ضبط اللغة.[٤٧]

وإذا كنا نجد المعاجم تثبت لـ"إِخْصائي" أصلاً ومعنى في كلام العرب، يشفعان لها في الاستعمال، فإننا لا نجد أياً منها يثبت شيئاً من هذا القبيل لِـ"أَخِصّائي" ومن هنا أنكرها اللغويون وشنعوا على مستعملها.

ونقول لشدّ ما ظلمت مادة "خصص" من قبل المعاجم العربية! لقد حجر على بعض مشتقاتها قسراً، فلم يعترف بها وحكم بوأدها، من ذلك مثلاً "خصيص وخصيصة" وهذه الأخيرة تكاد تكون أكثر أفراد أسرة "خَصَصَ" دوراناً في الكلام وذلك من خلال صيغة الجمع أي "خصائص" ويكفي للتدليل على شهرتها وكثرتها في الاستعمال كونها اسماً لأشهر كتب ابن جني، ومع ذلك فلم تذكر المعاجم خصيصة ولا خصائص إلا صاحب أقرب الموارد الذي عدّها جمعاً لِ خاصّة على غير القياس.[٤٨] وهذا منه اجتهاد خاطئ، ولعله اضطر إلى هذا التخريج كون المعاجم العربية قد أغفلت ذكر "خصيصة"، ولكن اللغة أوسع من المعاجم، فإن تكن المعاجم قد أهملت هذه الكلمة وأغفلت ذكرها، فإن اللغة قد أثبتتها واعترفت بها، فمن كلام علي بن أبي طالب كرم الله وجهه:[٤٩] "والمنزلةِ الخصيصة". ويكفي هذه الكلمة ورودها على لسان علي رضي الله عنه ليكون شاهد إثبات لها، ووثيقة اعتراف بها،

---

(٤٦) المصدر السابق ص ٥٦.

(٤٧) المصدر السابق نفس الصفحة.

(٤٨) أقرب الموارد ٢٧٨/١.

(٤٩) نهج البلاغة ١٥٧/٢.

فكلامه رضي الله عنه كما وصفه الشريف الرضي هو "الكلام الذي عليه مسحة من العلم الإلهي، وفيه عبقة من الكلام النبوي".[٥٠] ولا غرو في ذلك فهو كما وصف نفسه رضي الله عنه "وانا لأُمراء الكلام، وفينا تَنشَّبَتْ عروقه، وعلينا تهدّلت غصونه".[٥١] وقد استعملت هذه الكلمة من قبل بعض اللغويين أيضاً فهذا صاحب رصف المباني يقول في مقدمة كتابه: "الحمدلله ... الذي جعل الكلام خصيصة البشر".[٥٢] وجمع خصيصة هو خصائص جمعاً قياسياً، ولقد كثر استعمال هذه الكلمة – أعني كلمة خصائص– كثرة ظاهرة، فمن كلام علي كرم الله وجهه "ولهم خصائص حق الولاية"[٥٣] وفي السيرة النبوية:[٥٤] "... خصائص إلى آجال مسماه".

وقال حسان بن ثابت:[٥٥]

الا خصائص أقوام هم سلف

للصالحين مع الأنصار أنصار

وكتب التراث تعج بهذه الكلمة، كالبيان والتبيين،[٥٦] والحيوان،[٥٧] ودلائل الإعجاز،[٥٨] وأسرار العربية،[٥٩] وشرح المفصل،[٦٠] وشرح الرضي على الكافية.....[٦١]

---

(٥٠) المصدر السابق ١/١١.
(٥١) المصدر السابق ٢/٢٢٦.
(٥٢) رصف المباني: ص٩٧.
(٥٣) نهج البلاغة ١/٣٠.
(٥٤) ٢/٥٣٤.
(٥٥) ١/٦٦٤.
(٥٦) ١/٢٤/٤٠٤.
(٥٧) ١/٥١، ٥٢.
(٥٨) الصفحات: ٣٩، ٢٥٩، ٢٦٦.
(٥٩) ص ٢٠٨.

كذلك لم تذكر المعاجم كلمة خِصّيص "وقد جاءت. فقد نقل ياقوت الحموي عن كتاب أبي علي التنوخي قوله:[٦٢] "وكان أبو أحمد الفضل بن عبدالرحمن بن جعفر الشيرازي الكاتب خِصّيصاً بالوزير أبي علي بن مقلة".

ولم تذكر المعاجم التقليدية المشهورة كاللسان ممثلاً للمعاجم التي نقل عنها، والقاموس المحيط صيغة "استخصّ". ولكنها وردت في كلام علي كرم الله وجهه:[٦٣] "إن الله تعالى خصكم بالإسلام واستخصكم له". وقد ذكرت هذه الصيغة في أساس البلاغة وعبارته: "وهو يستخصّ فلاناً ويستخلصه"[٦٤]. وقد تأثر به الزبيدي. فكانت هذه الصيغة من جملة ما استدركه على القاموس[٦٥]، وذكر نفس جملة أساس البلاغة.

وعلى هدى من أساس البلاغة وتاج العروس، ذكرت هذه الصيغة في المعاجم الحديثة كأقرب الموارد[٦٦]، ومحيط المحيط[٦٧].

ومن جملة ما أهدرته المعاجم العربية من مفردات هذه المادة كلمة "خَصيص" فلم يرد لها ذكر – في مبلغ علمنا– في أي من المعاجم العربية، غير أننا لا نعدم أن نجد في بعضها ما يشهد لها، كالذي كره صاحب القاموس وهو قوله:[٦٨] وقد خَصِصْت بالكسر"، وتابعه على ذلك صاحب تاج العروس الذي ذكر أنها مما نقله

---

(٦٠) ٢٦/٨.
(٦١) ٥٠/١.
(٦٢) معجم الأدباء ١١٨/١٥.
(٦٣) نهج البلاغة ٤١/٢.
(٦٤) ٢٣٣/١ عمود ٢.
(٦٥) تاج العروس ٣٨٧/٤.
(٦٦) ٢٧٨/١ عمود ٢.
(٦٧) ص ٢٣٥ عمود ٢.
(٦٨) القاموس المحيط ٣٠٠/٢.

الصّاغاني عن الفرّاء.[٦٩] إن إثبات الفرّاء ل"خَصِصْت" يعزز وجود "خصيص" ذلك أن اسم الفاعل (الصفة المشبهة) من "فَعِل" اللازم كثيراً ما يأتي على "فَعيل" مثل سَعِدت فأنت سعيد، وحزنت فأنت حزين، وبخلت فأنت بخيل ومرضت فأنت مريض، وشححت فأنت شحيح، وضننت بالشيء فأنت ضنين به.... وكذلك نقول: خَصصْت بفلان فأنت خصيص به، والمصدر القياسي ل"فَعِل" اللازم هو "فَعَلُ" وقد جاء الخَصَصُ، قال بعضهم في هجاء بشار بن برد:[٧٠]

إذا دعاه الخال أقعى ونكص

وهجنه الاقراف فيه بالخَصَص

هذا من جهة القياس. أما من جهة الاستعمال فقد جاءت هذه الكلمة – خصيص– في كلام اللغويين والأدباء والكتّاب عامة في غير موضع، وإذا كان الشيخ عبدالله البستاني قد حكم على هذه الكلمة – وهو في حكمه هذا يمثل لسان حال أصحاب المعاجم كافة– بأنها "لفظ مهمل لا معنى له"[٧١] وَرَدَّ بالتالي روايةَ بيت أبي الرقعمق (٣٩٩هـ):[٧٢]

أصحابنا قصدوا الصبوح بسحرة

---

(٦٩) تاج العروس ٣٨٧/٤.

(٧٠) البيان والتبيين ٣١/١.

(٧١) مناظرة لغوية وأدبية ص ٣٠.

(٧٢) المصدر السابق نفس الصفحة.

وأتى رسولهم إلي خصيصا

وعدّ كلمة "خصيص" فيه غلطاً مطبعياً، صوابه هو خصوص "كما جاءت في كتاب معاهد التنصيص"[٧٣] فنقول إن ابن خلكان قد سبق صاحب معاهد التنصيص إلى ذلك، فقد روى هذا البيت على النحو التالي:[٧٤]

أحبابنا عزموا الصبوح بسحرة

فأتى رسولهم إليَّ خصوصا

بيد أنه حتى لو ثبت مجيء "خصيص" في هذا البيت، فإن ورود الكلمة في موضع واحد، وفي الشعر، الذي هو موطن الضرورات، لا يكفي للاعتراف بها. ولكننا لسنا في حاجة إلى بيت أبي الرقعمق سالف الذكر، وذلك لأنها وردت في النثر حيث لا ضرورة، في غير موضع في كلام اللغويين والأدباء والكتاب، فهذا ابن النديم يقول في ترجمة أبي يعقوب إسحاق:[٧٥]

"وكان منقطعاً في آخر أيامه إلى القاسم بن عبيد الله وخصيصا به" وقد كرر هذه العبارة في موضع آخر من كتابه.[٧٦] ثم هذا ابن يعيش اللغوي الكبير، يقول بصدد التنوين ".... ولا يكون ذلك إلا في الأسماء فلذلك كان خصيصا بها"[٧٧] ثم هذا ياقوت يقول في ترجمة عمر بن بكير: "كان صاحب الحسن بن سهل خصيصا به،[٧٨] وهذا هو الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز (٧٤٨هـ) يقول في

---

(٧٣) ٢٥٢/٢.

(٧٤) وفيات الأعيان ٤٥٥/١.

(٧٥) الفهرست ص ٣٤٣.

(٧٦) المصدر السابق ص ٣٥٦.

(٧٧) شرح المفصل ٢٥/١.

(٧٨) معجم الأدباء ٢٦٢/١٥.

ترجمة أبي عبدالله الميدومي:[٧٩] "وكان خصيصا بالحافظ المنذري". وجاء في بغية الوعاة في ترجمة البيروني:[٨٠] "وكان جليل القدر، خصيصا عند الملوك". وجاء في ترجمة أحمد بن إبراهيم بن حمدون النديم:[٨١]

"وكان خصيصا بالمتوكل". هذه بضعة مواضيع من كتب التراث جاءت فيها كلمة (خصيص) ومن ينقب فيها يجد مواضيع أخرى كثيرة، وهذا القدر الذي ذكرته يشهد بأن كلمة (خصيص) ليست مهملة، لا معنى لها، كما قال الشيخ البستاني، وإنما هي كلمة مستعملة ومعروفة جيداً في كتب التراث، وعليه، فالقياس والاستعمال كلاهما يثبت وجود كلمة (خصيص). وهي وإن أنكرتها المعاجم، فإنه لا ضير عليها طالما أن اللغة قد أقرتها– واللغة أوسع من المعاجم بطبيعة الحال– وأثبتها الاستعمال.

و"خصيص" تكسر على أَخِصّاء كما يُكَسَّرُ كل من شحيح وعزيز على أَشِحّاء وأَعِزّاء، وقد جاءت بصيغة الجمع أيضاً. فقد جاء في صبح الأعشى للقلقشندي قوله:[٨٢] فينعم على الأخِصّاء من امرائه بما يختاره من الخيول". والأخِصّائي نسبة إلى الأخِصّاء. إلا أنه تواجهنا ههنا مشكلة، وهي أن النحاة والصرفيين لا يجيز جمهورهم النسب إلى الجمع مطلقاً، سواء أكان جمع قلة أم كثرة، قال سيبويه:[٨٣] "اعلم أنك إذا أضفت إلى جميع أبداً فإنك توقع الإضافة على واحده الذي كسر عليه؛ ليفرق بينه إذا كان اسماً لشيء واحد، وبينه إذا لم ترد به إلا الجميع". قال ابن يعيش:[٨٤] "وساغ لهم ذلك لأن المنسوب مُلابس لكل واحد من آحاد ذلك ولفظ الواحد أخف. فنسبوا إليه". وشبيه بهذا تعليل ابن الحاجب: "لأن الغرض من النسب إلى

---

(٧٩) انظر بغية الوعاة ١٢/١.

(٨٠) المصدر السابق ١/ ٥١.

(٨١) المصدر السابق ٢٩١/١.

(٨٢) ٥٤/٤.

(٨٣) الكتاب ٣/ ٣٧٨.

(٨٤) شرح المفصل ٩/٦.

الجمع الدلالة على أن بينه وبين هذا الجنس ملابسة، وهذا يحصل بالمفرد، فيقع لفظ الجمع ضائعا"[٨٥] أما الرضى فقد علل ذلك بقوله:[٨٦] لأن أصل المنسوب إليه والأغلب فيه أن يكون واحداً، وهو الوالد أو المولد أو الصنعة، فحمل على الأغلب".

وهذه في الحقيقة تعليلات وتعلّات منطقية لا تصدق دائماً وأبداً على الواقع اللغوي، ثم إن الأصل في النسب عامة هو الإبقاء على صيغة الكلمة كما هي، حتى لا يحصل لبس بين صيغة وأخرى، قال الدكتور مصطفى جواد في هذا المعنى:[٨٧] "ومن الحق أن النسبة لا ينظر فيها إلى كون المنسوب إليه جمعاً أو مفرداً، لأنها عزو اسم إلى اسم آخر لاتصاله به نسباً أو مادة أو معنى أو لوناً أو مكاناً أو حزباً أو حرفة أو شيئاً غير ذلك". وقد وردت عن العرب النسبة إلى الجمع، الأمر الذي حدا ببعض النحاة إلى إجازة النسب إليه مطلقاً، قال السيوطي:[٨٨] "وأجاز قوم أن ينسب إلى الجمع على لفظه مطلقاً). وهؤلاء هم النحاة الكوفيون. قال ابن بري:[٨٩] "كونه لا ينسب إلى الجمع قول البصريين وهو المشهور، وخالفهم الكوفيون فجوزوا النسب إليه مطلقاً". قال الأستاذ عباس حسن:[٩٠] "وحجتهم – أي الكوفيين– أن السماع الكثير يؤيد دعواهم – وقد نقلوا من أمثلته عشرات– وأن النسب إلى المفرد يوقع في اللبس كثيراً. ورأيهم حسن مفيد". وقد أخذ مجمع اللغة العربية بالقاهرة برأي الكوفيين، فأجاز بالتالي النسب إلى الجمع على لفظه، وأصدر بذلك قراراً، جاء فيه: "قرار المجمع بشأن النسبة إلى جمع التكسير عند الحاجة كإرادة التمييز ونحو ذلك: رأى المجمع في هذا أن النسبة إلى الجمع قد تكون في بعض الأحيان أبين وأدق في

---

(٨٥) الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٦٠٤.

(٨٦) شرح الشافية ٢/ ٨٠.

(٨٧) المباحث اللغوية في العراق ص ٢٥.

(٨٨) همع الهوامع ٦/ ١٧١.

(٨٩) نقلاً عن المباحث اللغوية في العراق ص ٢٦.

(٩٠) النحو الوافي ٤/ ٧٤٢.

التعبير عن المراد من النسبة إلى المفرد. بهذا عدل عن مذهب البصريين القائلين بقصر النسبة على المفرد إلى مذهب الكوفيين المترخصين في إباحة النسبة إلى الجمع توضيحاً وتبييناً".[٩١] واستناداً إلى رأي الكوفيين وإلى رأي مجمع اللغة العربية بالقاهرة الذي بُنِيَ عليه، نقول إن النسب إلى الجمع (أَخِصّاء) سائغ ومقبول عربياً، وبالتالي فإن قول العامة: فلان أَخِصّائي بكذا وكذا، بمعنى مختص أو اختصاصي بكذا وكذا، استعمال عربي سليم، وإنكاره والحجر عليه تحكم وتعنت ليس غير.

(٩١) نقلاً عن النحو الوافي ٤/ ٧٤٢ هامش ٢.

المراجع

١- أساس البلاغة/ الزمخشري، محمود بن عمر ط٢ مطبعة دار الكتب، القاهرة، ١٩٧٢.

٢- إعجاز القرآن/ الباقلاني، أبو بكر محمد بن الطيب. تحقيق: الشيخ عماد الدين أحمد حيدر. ط١. مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت ١٩٨٦م.

٣- الأغاني/ أبو الفرج الأصفهاني – علي بن حسين. مصور عن طبعة دار الكتب، مؤسسة جمال للطباعة والنشر، بيروت. د. ت.

٤- أقرب الموارد في فصح العربية/ سعيد الخوري الشرتوني، مطبعة مرسلي اليسوعية، بيروت ١٨٨٩.

٥- الأمالي/ أبو علي القالي، إسماعيل بن القاسم، المكتب التجاري، بيروت. د. ت.

٦- الإيضاح في شرح المفصل/ ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان بن عمر، تحقيق: موسى بناي العليلي. مطبعة العاني، بغداد، ١٩٨٢م.

٧- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة/ السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. ط١. مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، ١٩٦٤م.

٨- البيان والتبيين/ الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر. تحقيق: فوزي عطوى. مكتبة الطلاب وشركة الكتاب اللبناني، بيروت، ١٩٦٨م.

٩- تاج العروس من جواهر القاموس/ الزبيدي، محمد مرتضى، مطابع دار صادر، بيروت، ١٩٦٦م، دار ليبيا للنشر والتوزيع، بنغازي.

١٠- التطور اللغوي التاريخي/ إبراهيم السامرائي. دار الرائد للطباعة، القاهرة، ١٩٦٦م.

١١- الحيوان/ الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر. شرح وتحقيق: يحيى الشامي، ط١. دار ومكتبة الهلال، بيروت، ١٩٨٦م.

١٢- ديوان الحماسة/ أبو تمام، حبيب بن أوس، ط١، دار القلم، بيروت، د.ت.

١٣- رصف المباني في شرح حروف المعاني/ أحمد بن عبدالنور المالقي. تحقيق: أحمد محمد الخرّاط. ، ط٢، دار القلم، دمشق، ١٩٨٥م.

١٤- سر صناعة الإعراب/ ابن جني، أبو الفتح عثمان، تحقيق: حسن هنداوي، ط١، دار القلم، دمشق، ١٩٨٥م.

١٥- السيرة النبوية/ ابن هشام، أبو محمد عبدالملك بن هشام. تحقيق: مصطفى السقا وزميله. ط٢، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ١٩٥٥م.

١٦- شرح ديوان حسان بن ثابت/ ضبط الديوان وصححه: عبدالرحمن البرقوقي. دار الأندلس للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٧٨م.

١٧- شرح الشافية/ الرضى الاستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن، تحقيق: محمد نور الحسن وزميله. ط٢، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٧٥م.

١٨- شرح المفصل/ ابن يعيش، يعيش بن علي بن يعيش. عالم الكتب، بيروت، مكتبة المتنبي، القاهرة، د. ت.

١٩- صبح الأعشى في صناعة الإنشاء. القلقشندي. نسخة مصورة عن الطبعة الأميرية. القاهرة، د. ت.

٢٠- العربية الصحيحة/ أحمد مختار عمر، ط١، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٨١م.

٢١- فقه اللغات السامية/ بروكلمان، كارل، ترجمة: رمضان عبدالتواب، مطبوعات جامعة الرياض. ١٩٧٧م.

٢٢- الفهرست/ ابن النديم، أبو الفرج محمد، تحقيق: رضا- تجدد، طهران، ١٩٧١م.

٢٣- القاموس المحيط/ الفيروزباذي، مجد الدين محمد بن يعقوب. ط٣ بولاق، المطبعة الأميرية القاهرة ١٨٨١م.

٢٤- الكتاب/ سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون (الجزء الثالث) الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٣م.

٢٥- لسان العرب/ ابن منظور، محمد بن مكرم، الهيئة المصرية العامة للكتاب. القاهرة، ١٩٧٣م.

٢٦- اللغة/ فندريس، جوزيف، ترجمة: عبدالحميد الدواخلي ومحمد القصاص. مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٥٠م.

٢٧- المباحث اللغوية في العراق/ مصطفى جواد، مطبعة لجنة البيان العربي، القاهرة. ١٩٥٥م.

٢٨- محيط المحيط/ المعلم بطرس البستاني، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٧٧م.

٢٩- معاني القرآن/ الأخفش، سعيد بن مسعدة، تحقيق: فائز فارس، ط٢، الكويت، ١٩٨١م.

٣٠- معاهد التنصيص على شواهد التلخيص/ الشيخ عبدالرحيم بن أحمد العباسي. تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد. المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة، ١٩٤٧م.

٣١- معجم الأدباء/ ياقوت الحموي، ط٣، دار الفكر، بيروت، ١٩٨٠م.

٣٢- مناظرة لغوية وأدبية/ جمع حسام الدين القدسي، مكتبة القدسي، القاهرة، ١٣٥٥هـ.

٣٣- النحو الوافي، عباس حسن. ط٤، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧١م.

٣٤- نهج البلاغة/ الشريف الرضي، شرح الشيخ محمد عبده، منشورات المكتبة الأهلية بيروت، د. ت.

٣٥- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع/ السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن، تحقيق عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، ١٩٧٧م.

٣٦- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان/ ابن خلكان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد، تحقيق: إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، د. ت.